

## دراسة قياسية لفعالية النظام الضريبي في زيادة إيرادات الميزانية العامة خارج المحروقات في الجزائر للفترة 1990-2019.

***A standard study of the effectiveness of the tax system in increasing public budget revenues outside hydrocarbons in Algeria for the period 1990-2019.***

الوالي فاطمة<sup>1\*</sup> ، بنشلاط مصطفى<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> جامعة طاهري محمد بشار (الجزائر)، loulifatima3@yahoo.com

<sup>2</sup> جامعة طاهري محمد بشار (الجزائر)، benchellate@yahoo.fr

تاريخ النشر: 2022/06/30

تاريخ القبول: 2022/05/10

تاريخ الاستلام: 2022/03/25

**ملخص:** اعتمدت الجزائر على عائدات النفط لتمويل مشاريعها التنموية ، وبسبب عدم استقرار أسعار النفط ، واجهت الجزائر تحديات كبيرة مثل اتساع عجز موازنتها ، الأمر الذي كان لابد من استغلاله من قبل الدولة للبحث عن بدائل للإيرادات العامة ، و تفعيل تلك القائمة ، مثل الاعتماد على الضرائب خارج المحروقات لتمويل نفقاتها ، والانتقال إلى سياسة مالية توسعية تهدف إلى توسيع القاعدة الضريبية تدريجياً وإدخال رسوم وضرائب جديدة. الهدف من هذه الدراسة هو معرفة مدى فعالية النظام الضريبي في زيادة إيرادات الدولة خارج المحروقات ، من خلال تطبيق منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) ، و لتحقيق ذلك طرحت الاشكالية التالية: ما مدى فعالية النظام الضريبي في زيادة إيرادات الميزانية العامة خارج المحروقات في الجزائر ؟ ، و بعد الدراسة القياسية باستخدام برنامج Eviews10 استنتجنا وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الإيرادات العامة و الضرائب خارج المحروقات.

**الكلمات المفتاحية:** ضرائب ، نظام ضريبي ، إيرادات من خارج محروقات ، سياسة ضريبية ، انحدار ذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL).

**تصنيف JEL:** H 17

**Abstract:** Algeria relied on oil revenues to finance its development projects, and due to the instability of oil prices, Algeria faced great challenges such as the widening of its budget deficit, which had to be exploited by the state to search for alternatives to public revenues, and to activate that list, such as dependence on taxes outside hydrocarbons. To finance its expenditures, the transition to an expansionary fiscal policy aimed at gradually expanding the tax base and introducing new fees and taxes.

The aim of this study is to know the extent to which the tax system is effective in increasing state revenues outside hydrocarbons, through the application of the Autoregressive Distributed Time Gaps (ARDL) methodology. Algeria ? And after the measured study using the Eviews10 program, we concluded that there is a long-term equilibrium relationship between public revenues and non-hydrocarbon taxes.

**Keywords:** taxes, tax system, non-hydrocarbon revenue, tax policy, autoregressive distributed time gaps (ARDL).

**Jel Classification Codes :** H 17.

## مقدمة:

إن النظام الضريبي عندما يكون فعالا تكون انعكاساته ايجابية على الاقتصاد الوطني ويحقق معه الاستقلال الاقتصادي والمالي، هذه الفعالية تكون خاضعة لمتغيرات كثيرة، فهي تتوقف على طبيعته وعلى طبيعة العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية المحيطة به، ففي تاريخ النظام الضريبي للجزائر ادخل عليه تعديلات عرفت بالإصلاح الضريبي خاصة سنة 1992م، بهدف توجيه الأداء الاقتصادي والتعامل مع التوجه نحو اقتصاد السوق، لجعل النظام الضريبي الجزائري مرنا ومواكبا للتحديات المعاصرة. رغم العوائد الضخمة التي يوفرها قطاع المحروقات للميزانية العامة، إلا أنه يظل قطاعا غير مستقر يصعب التحكم به، إذ تحكمه مجموعة من المتغيرات الخارجية التي يصعب التحكم و التنبؤ بها، لذا سعت الجزائر إلى اصلاح منظومتها الضريبية وزيادة فعاليتها بهدف خلق مصدر مستقر للإيرادات العامة، ومنه نطرح الإشكالية التالية:

### ما مدى فعالية النظام الضريبي في زيادة إيرادات الميزانية العامة خارج المحروقات في الجزائر ؟

#### ■ أهداف الدراسة:

نسعى من خلال هذه الدراسة الى تحقيق الأهداف التالية:

- تبين دور الحصيلة الضريبية خارج المحروقات في زيادة الإيرادات العامة.
- إبراز مدى فعالية النظام الضريبي الجزائري في الاقتصاد الوطني.
- تقييم فعالية النظام الضريبي خارج المحروقات في زيادة الإيرادات العامة.

#### ■ حدود الدراسة :

تمت معالجة هذه الدراسة في الجزائر خلال الفترة الممتدة بين 1990 إلى 2019.

#### ■ منهج و أدوات الدراسة :

استخدمنا المنهج الوصفي التاريخي لوصف النظام الضريبي الجزائري، وأهم الإصلاحات التي طرأت عليه، كما استخدمنا المنهج التحليلي والقياسي لدراسة فعالية الضرائب خارج المحروقات في زيادة الإيرادات العامة باستخدام الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL، باستخدام برنامج Eviews10.

#### ■ تقسيم الدراسة :

تتضمن هذه الدراسة ثلاثة أجزاء هي:

- المحور الاول : مفاهيم حول النظام الضريبي.
- المحور الثاني : الإصلاحات الضريبية في الجزائر.

المحور الثالث : دراسة قياسية فعالية النظام الضريبي الجزائري في زيادة إيرادات الميزانية العامة خارج قطاع المحروقات في الجزائر.

#### المحور الاول : مفاهيم حول النظام الضريبي

الضرائب تشكل الحلقة الأهم في الإيرادات العامة، بل في الاقتصاد ككل، وذلك للدور الذي تلعبه في توجيه الاقتصاد وتمويل خزينة الدولة بما يتماشى مع الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية، الأمر الذي يتطلب توفر نظام ضريبي فعال منظم ومحكم يسهل تطبيقه بواسطة نصوص قانونية واضحة.

#### اولا : تعريف النظام الضريبي

يمكن تعريف النظام الضريبي بأنه عبارة عن مجموعة من الضرائب تفرضها الدولة على المكلفين في زمن معين بما يحتويه من القواعد القانونية، وفنية للضرائب فضلا عن العناصر الأيدولوجية، والمقومات الاقتصادية والادارية التي تتفاعل مع بعضها(الخرسان 2002، الصفحة 57).

ويعرف على أنه مجموعة من الضرائب المباشرة وغير المباشرة السارية المفعول في آن واحد، والتي وضعت لتحقيق أهداف اقتصادية محددة. فالنظام الضريبي هو تشكيلة متنوعة من الضرائب وضعت لتكون وسيلة من وسائل السياسة المالية والاقتصادية (العجم بلا تاريخ، الصفحة 179).

أي أن النظام الضريبي هو تشكيلة واسعة من الضرائب التي تفرضها الدولة من أجل تحقيق تشكيلة من الأهداف المسطرة في زمن معين.

### ثانيا :أسس النظام الضريبي

يتم بناء نظام ضريبي على مجموعة متكاملة من الضرائب، يتم اختيارها بدقة بما يتماشى مع أهداف الدولة لتحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية، ومن مقومات بناء نظام ضريبي كفاء وفعال:

#### 1- السياسة الضريبية:

هذه السياسة جزءا من السياسة المالية التي هي إحدى أدوات السياسة الاقتصادية، وتمثل مجموعة البرامج التي تضعها الدولة مستخدمة كافة مصادرها الجبائية الفعلية والمحتملة، لإحداث آثار اقتصادية واجتماعية وسياسية مرغوبة، وتجنب أية آثار غير مرغوب فيها من أجل تحقيق أهداف المجتمع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية (الحجازي 1998، الصفحة 07).

#### 2- الادارة الضريبية:

هي الجهاز المكلف بتطبيق التشريع الضريبي، والتحقق من سلامة ذلك التطبيق حماية لحقوق الدولة وحقوق المكلفين، بالإضافة إلى اقتراح تعديلات وتشريعات ضريبية قصد تحسن كفاءة النظام الضريبي (عياد 2013، الصفحة 408). وبذلك تؤدي الادارة الضريبية دورا مهما في خلق بيئة ضريبية سليمة تسهم في فعالية النظام الضريبي.

#### 3- التشريع الضريبي:

هو عبارة عن مجموعة مبادئ وقواعد تجسد السياسة الضريبية في قوانين ضريبية لتحقيق الأهداف المسطرة، ويجب صياغته بشكل جيد لسد منافذ التحايل والتهرب الضريبي، كما يجب أن يكون مرنا يتوافق مع الظروف الاقتصادية للدولة.

### ثالثا : أهداف النظام الضريبي

يقوم النظام الضريبي على مجموعة من الأهداف تحدد طريقة عمله وتوجهه:

#### 1- الهدف المالي:

يعتبر هذا الهدف هدفا تقليديا للنظام الضريبي، والتمثل أساسا في توفير الأموال الضرورية لتغطية النفقات العامة، وتشكل المردودية المالية للضريبة المحور الأساسي لأي سياسة ضريبية في الدولة، خاصة في دول العالم الثالث، أين تنحصر مصادر الموارد المالية في الضريبة بفعل عدم تمتعها بجهاز انتاجي ضخم يكفي لتشغيل مواردها المعطلة.

#### 2- الهدف الاقتصادي :

■ **تشجيع الاستثمار:** يكون تشجيع الاستثمار بمنح امتيازات معينة باستخدام التخفيض في الضرائب أو الإعفاء الضريبي على النشاطات والهدف هو تشجيع الاستثمار وتنمية الاقتصاد، وإصلاح الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد الوطني. (يامة 2017، الصفحة 47)

■ **تحقيق الاستقرار الاقتصادي:** يعرف الاقتصاد تقلبات عديدة على شكل دورات اقتصادية من فترة رواج إلى فترة انكماش يترتب عنها ارتفاع في معدلات البطالة أو ارتفاع في المستوى العام للأسعار حسب كل حالة، مما يؤثر سلبا على معدل النمو الاقتصادي، وتلعب الضريبة كأداة من أدوات السياسة المالية دورا هاما في تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال التخفيف أو رفع معدلات الضريبة وفرض ضرائب جديدة في حالة وجود فجوات تضخمية ما يؤدي إلى انخفاض دخل الأفراد، وبالتالي انخفاض الطلب الكلي ومن ثم انخفاض معدلات التضخم من حدة الأزمات الاقتصادية.

■ حماية الصناعة الوطنية الناشئة من المنافسة الأجنبية: يمكن أن تكون الضريبة أداة لحماية المنتج الوطني، ففرض ضرائب جمركية مرتفعة على الواردات يمكن أن يكبح عملية الاستيراد، وبالتالي تشجيع المنتج الوطني.

■ تحقيق التوازن القطاعي والجهوي للاستثمار: تستعمل الدولة الضريبة كأداة لتوجيه عوامل الإنتاج نحو القطاعات الأنشطة والجهات غير المرغوب فيها أو المراد ترفيتها.

■ المساهمة في توفير مناصب الشغل: تستخدم الضريبة كوسيلة من وسائل تحقيق الشغل وامتصاص البطالة، حيث أثبت الواقع الاقتصادي أنه في ظل تزايد حدة البطالة تعمل الحكومة على خفض الضرائب على المؤسسات التي تمتاز بكثافة عنصر العمل (الحميد 2005، الصفحة 265).

### 3- الهدف الاجتماعي:

تستعمل الضرائب كوسيلة للتخفيف من حدة تفاوت الدخول بين الأفراد، فتكون الضريبة كأداة لإعادة توزيع الدخل الوطني لفائدة الطبقات محدودة الدخل، فتقوم الدولة بإعفاء هذه الطبقات من دفع الضريبة بينما تفرض ضرائب مرتفعة على أصحاب الدخول المرتفعة، بالإضافة لفرض ضرائب منخفضة على السلع الاستهلاكية واسعة الاستهلاك من أجل مساعدة الطبقات الفقيرة في الحصول على هذه السلع (لقليطي 2018، الصفحة 106).

### 4- الهدف البيئي:

في ظل الاهتمام المتزايد بالبيئة ظهر مفهوم جديد للكفاءة هو مفهوم الكفاءة البيئية، حيث أصبح يركز على مفهوم الاستدامة، وبذلك أصبحت منظمات الأعمال تبحث عن ميزات تنافسية مستدامة، والدول تبحث عن التنمية المستدامة. والضريبة البيئية يعبر عنها أيضا بالضرائب الخضراء أو الضريبة الإيكولوجية، وهي تلك الاقتطاعات المالية الجزئية التي تدفع للخزينة العمومية دون الحصول على مقابل خاص كمفهوم عام للضريبة، وتفرض على أساس حجم الأضرار البيئية التي يتسبب بها الملوثون أثناء ممارسة أنشطتهم الإنتاجية (أوشن 2017، الصفحة 114).

### 5- الهدف السياسي:

يتأثر النظام الضريبي بالظروف السياسية ويؤثر فيها، فالدول تستخدمه لتأكيد سيادتها وبسط نفوذها داخل حدودها الجغرافية، وتستعمله كأداة للحد من التهديدات، وأداة للتعبير عن موقفها من سياسيات بعض الدول، فهي تقدم تسهيلات ضريبية للدول التي تتوافق مع تصوراتها السياسية، في حين ترفع من الرسوم الجمركية على الدول التي تتخالف معها.

### رابعا : قياس فعالية النظام الضريبي

لقياس فعالية النظام الضريبي يتم الاعتماد على بعض المؤشرات الكمية:

- **تطور الحصيلة الضريبية:** من أبرز أهداف النظم الضريبية هو زيادة الحصيلة الضريبية، وهدف كل اصلاح ضريبي.
- **تطور معدل الضغط الضريبي:** يعتبر الضغط الضريبي مؤشرا للتقدير الكلي للضرائب على مستوى الاقتصاد الوطني، ويعد من أهم المؤشرات الكمية المستخدمة لتقييم النظم الضريبية.
- **مقارنة الانجازات بالتقديرات:** حيث يتم مقارنة ما تحقق فعلا من الإيرادات الضريبية وبما تم تقديره في قوانين المالية السنوية، أو يسمى معدل التنفيذ الذي يعبر عن الجهد الضريبي، والمتمثل في العلاقة بين الضرائب الفعلية المحققة والضرائب المقدرة.
- **مرونة النظام الضريبي:** يجب أن تكون انظمة الضريبة مرنة وديناميكية بما يكفي لضمان مواكبة التطورات التكنولوجية والتجارية، بأخذ في الاعتبار التطورات المستقبلية التي يصعب التنبؤ بها في بعض الأحيان.

## المحور الثاني : الاصلاحات الضريبية في الجزائر

عرف الاقتصاد الجزائري تغيرات هامة منذ ثمانينيات القرن العشرين، إذ تحول الاقتصاد العام إلى اقتصاد السوق بعد أزمة انخفاض أسعار النفط. فشرعت الجزائر في اصلاحات اقتصادية هيكلية شملت إعادة هيكلة المؤسسات الاقتصادية بما يتوافق مع اقتصاد السوق.

### اولا : الاصلاح الضريبي 1992

وقد سعت الجزائر إلى إحداث إصلاحات ضريبية شاملة في سنة 1992 لتحسين فعالية النظام الضريبي الجزائري.

قامت الجزائر بإنشاء لجنة وطنية للإصلاح الضريبي سنة 1987م، فوضعت تقرير ضريبي سنة 1989م، الذي دخل حيز التطبيق سنة 1992م يهدف إلى إنعاش الاقتصاد الوطني خاصة تطور المؤسسة من خلال التكيف مع الديناميكية الاقتصادية، مسطرة جملة من الأهداف منها: تجنيد إيرادات مالية كافية لتمويل وظائف الدولة، توزيع الفعال للموارد وعدالة النظام الضريبي وبساطته وانسجامه مع الدول الأخرى.

في سياق التحولات على المستوى الدولي والوطني يهدف الاصلاح الضريبي المنتهج في الجزائر إلى تعبئة الجباية العادية، وكما يدخل ضمن سياق التكامل الاقتصادي المغاربي على خلفية الاصلاح الضريبي في كل من المغرب وتونس(ناصر 2009، الصفحة 66). وبهذا استحدثت الجزائر ضرائب ورسوم بعد الإصلاحات الجبائية لسنة 1991م تتلاءم مع الظرف الاقتصادي والاجتماعي لتلك المرحلة، من بينها ضريبة على أرباح الشركات مستخلصة من القانون 90\_36 المؤرخ في 1991/12/31م المتضمن (المادة 38 من قانون الضرائب المباشر والرسوم المماثلة) في قانون المالية لعام 1992م، جاءت هذه الضريبة على الأرباح الصناعية والتجارية(قجاتي 2017، الصفحة 56).

فقد جاء في قانون المالية لسنة 1992م عدة رسوم، رسم على القيمة المضافة(TVA)، رسم على النشاط المهني أنشئ في 01 جانفي 1996م عوض النظام السابق المتضمن الرسم على النشاط الصناعي والتجاري(TANC)، رسم آخر حقوق التسجيل والطابع المعروف بأنه ضرائب مدفوعة للدولة لقاء عملية تسجيل العقود المختلفة خاصة العقود الرسمية القضائية متضمنة لقرارات نهائية للعقود الادارية وعقود الملكية، حق الانتفاع بالمنقولات او العقارات وغيرها، بالإضافة إلى رسم الجمركي كمورد في الجباية العادية، الذي تطور منذ الاستقلال إلى غاية تحرر التدريجي للتجارة الخارجية والكلية سنة 1994. يهدف الإصلاح الضريبي إلى أن تلعب الضريبة دورا جديدا لمواكبة النظام الاقتصادي الجديد بأن تستعمل كأداة لتشجيع الأنشطة الاقتصادية، وتوجيهها بما يتماشى ومتطلبات التنمية الاقتصادية كما يرمي إلى تحقيق هدف رئيسي يكمن في إنعاش الاقتصاد الوطني سيما تطور المؤسسة من خلال التكيف مع الديناميكية الجديدة.

### ثانيا :تطور الايرادات العامة في الجزائر

تغلب الايرادات البترولية على الايرادات العادية التي تتكون من الايرادات الجبائية خارج المحروقات والايادات غير الجبائية وهوما سيتم توضيحه في الجدول التالي:

الجدول رقم(01): تطور مكونات الايرادات العامة خلال الفترة 1990 – 2019

السنة	مجموع الإيرادات (بملايين دينار جزائري)	الجبابة البترولية		الإيرادات خارج المحروقات			
		القيمة	%	المجموع		الإيرادات غير الضريبية	
				القيمة	%	القيمة	%
1990	152,5	76,2	49,96	76,3	50,03	71,1	46,62
1991	248,9	161,5	64,88	87,4	35,11	82,7	33,22
1992	311,8	193,8	62,15	118	37,84	108,8	34,89

4,23	13,3	38,67	121,4	42,91	134,7	57,08	179,2	313,9	1993
16,53	78,9	36,91	176,1	53,44	255	46,55	222,1	477,1	1994
5,5	33,7	39,54	241,9	45,05	275,6	54,94	336,1	611,7	1995
4,67	38,6	35,21	290,6	39,89	329,2	60,1	495,9	825,1	1996
2,18	20,2	33,87	313,9	36,05	334,1	63,94	592,5	926,6	1997
2,43	18,9	42,57	329,8	45,01	348,7	54,98	425,9	774,6	1998
4,58	43,6	33,11	314,8	37,7	358,4	61,89	588,3	950,5	1999
0,97	15,4	22,14	349,5	23,12	364,9	76,87	1213,2	1578,1	2000
5,99	90,3	26,44	398,2	32,44	488,5	66,51	1001,4	1505,5	2001
6,99	112,2	30,12	482,9	37,11	595,1	62,86	1007,9	1603,2	2002
5,03	99,4	26,58	524,9	31,61	624,3	68,37	1350	1974,4	2003
3,23	72,1	26,03	580,4	29,26	652,5	70,44	1570,7	2229,7	2004
2,71	83,8	20,77	640,4	23,49	724,2	76,32	2352,7	3082,6	2005
3,28	119,7	19,8	720,8	23,09	840,5	76,89	2799	3639,8	2006
3,36	124,1	20,79	766,8	24,15	890,9	75,83	2796,8	3687,8	2007
2,63	136,6	18,59	965,2	21,22	1101,8	78,77	4088,6	5190,5	2008
3,17	116,7	31,19	1146,6	34,36	1263,3	65,63	2412,7	3676	2009
4,32	189,8	29,54	1298,0	33,86	1487,8	66,12	2905	4392,9	2010
4,89	283,3	26,37	1527,1	31,26	1810,4	68,73	3979,7	5790,1	2011
3,88	246,4	30,1	1908,6	33,99	2155	66	4184,3	6339,3	2012
4,16	248,4	34,09	2031,0	38,26	2279,4	61,73	3678,1	5957,5	2013
4,5	258,5	36,44	2091,4	40,95	2349,9	59,04	3388,4	5738,4	2014
7,34	374,9	46,14	2354,7	53,48	2729,6	46,51	2373,5	4552,54	2015
16,62	838,2	48,05	2482,2	64,67	3261,1	35,32	1781,1	5011,58	2016
18,4	1119	45,41	2603,0	63,81	3880,1	36,18	2200,1	6047,88	2017
13,48	905,02	45,17	2648,5	58,65	3938,05	41,35	2776,22	6313,95	2018
11,56	752,02	46,73	3041,42	58,29	3793,44	41,71	2714,47	6507,9	2019
5,83	215,07	33,50	1020,42	39,34	1251,61	60,59	1794,84	3013,74	المتوسط الفترة

المصدر: \_ الديوان الوطني للإحصاءات dz: حوصلة احصائية (1962-2011)، الجزائر بالأرقام لسنوات من 2012 إلى 2017.

**La Direction Générale de la Prévision et des Politiques (DGPP), www.dgpp-mf.gov.: La Situation Résumée des Opérations du Trésor 2019 ;**

شهدت الإيرادات العامة تزايدا ملحوظا خلال فترة 1990-2019، حيث بلغت في سنة 1990 بمقدار 152.5 مليار دج، لترتفع في سنة 2019 إلى 6507.9 مليار دج أي تضاعفت تقريبا 43 مرة خلال تسعة وعشرون سنة.

### 1- الجباية البترولية :

تمثل أهم موارد الإيرادات العامة بنسبة متجاوزة 60.58% خلال الفترة، فنلاحظ من خلال الجدول أن الجباية عرفت تزايدا ملحوظا ومستمرا خلال الفترة 1990-2014، حيث بلغت 76.2 مليار دج، بنسبة 49.96% من إجمالي الإيرادات العامة لتبلغ 161.5 مليار دج، لارتفاع أسعار البترول في السوق الدولية بسبب حرب الخليج، وفي سنة 2000 شهدت الإيرادات البترولية قفزة نوعية 1213.2 مليار دج بنسبة 76.87% من إجمالي الإيرادات العامة. للترجع سنة 2001 بمقدار 211.8 مليار دج، لتسجل تحسنا طفيفا في سنة 2002 بمقدار 6.5 مليار دج.

وفي سنة 2008 تزايد حجم الإيرادات البترولية ليصل 4088.6 مليار دج بنسبة 78.77% من إجمالي الإيرادات العامة ، و يرجع سبب هذا الارتفاع إلى ارتفاع أسعار البترول حيث سجل برميل النفط 115 دولارا في 16 أبريل.

وفي سنة 2009 انخفضت الإيرادات البترولية يقدر بـ 1675.9 مليار دج بسبب انخفاض أسعار البترول حيث بلغ سعر البرميل 53 دولار، لتشهد سنة 2012 تحسنا 4184.3 مليار دج، وفي سنة 2014 تراجعت أسعار البترول في الأسواق الدولية فانخفضت الإيرادات البترولية إلى 3388.4 مليار دج.

واستمر انخفاضها إلى سنة 2016 حيث وصلت 1781.1 مليار دولار ففي نهاية 2015 بلغ البرميل 30 دولار، ليواصل هبوطه في سنة 2016 ليصل إلى حدود 27 دولارا بسبب ارتفاع المعروض من النفط، حيث بلغ متوسط الانتاج اليومي في تلك الفترة 5 ملايين برميل يوميا، وهو ما يفوق حجم الطلب العالمي على النفط.

وفي سنة 2017 شهدت الجباية البترولية تحسنا بلغ 2200.1 مليار دولار، بعد اتفاق تاريخي بين منتجي النفط المستقلين وأعضاء في "أوبك" على تخفيض المعروض من النفط بنحو 1.8 مليون برميل، فصعد سعر البرميل فوق 60 دولار حتى وصل 65 دولارا للبرميل نهاية 2017.

2018 بقيت الأسعار بقرب 66 دولار للبرميل ثم وصلت إلى 70 دولارا للبرميل، وهذا ما يفسر ارتفاع الحصيلة البترولية إلى 2776.22 مليار دج، وفي سنة 2019 انخفضت انخفاضا طفيفا يقدر بـ 61.75 مليار دج عن سنة 2018.

## 2- الإيرادات خارج المحروقات:

شكلت الإيرادات العامة خارج قطاع المحروقات 33.5% من إجمالي الإيرادات العامة، هذه النسبة ضئيلة مقارنة بالجباية البترولية. وقد عرفت تزايدا ملحوظا ومستمرا من بداية الإصلاحات إلى 2019.

## 3- الإيرادات غير الضريبية :

بلغ متوسط مساهمتها في الإيرادات نسبة 5.82%، حيث بلغت 5.2 مليار دج سنة 1990 بنسبة 3.4% من إجمالي الإيرادات العامة، لتصل لـ 18.4% في سنة 2017. بمبلغ 1119 مليار دج، لتتخفف في سنة 2018 إلى 905.02 مليار دج، لتواصل الانخفاض في سنة 2019 إلى 752.02 مليار دج. وتبقى حصيلتها ضعيفة لا ترقى إلى الجباية البترولية، و أي انخفاض في الجباية البترولية سيؤدي إلى مزيد من الضغط الضريبي الذي سيؤدي بأصحاب القرار لتعويض ذلك الانخفاض في رفع معدل الجباية غير البترولية.

## ثالثا: تطور الحصيلة الضريبية بعد اصلاحات سنة 1992

الحصيلة الضريبية إحدى أدوات قياس فعالية النظام الضريبي، وذلك من خلال تتبع تطور الإيرادات الضريبية، وتطور مكوناتها، وربطها بالواقع الاقتصادي والاجتماعي للبلاد.

■ عرفت الحصيلة الضريبية تطورا مهما خلال هذه الفترة 1990-2019، حيث تضاعفت تقريبا 43 مرة، حيث بلغت سنة 1990 قيمة 71.1 مليار دج، لتصل 3041.42 مليار دج.

■ فقد ارتفعت الإيرادات الضريبية العادية بسبب الإصلاحات في النظام الضريبي لسنة 1992، حيث بلغ حجم الجباية الضريبية 71.2 مليار دج في سنة 1990، لتصل 121.4 مليار دج بعد سنة من الإصلاحات أي سنة 1993 بزيادة تقدر بـ 50.2 مليار دج، وقد بلغت أحسن نسبة 42.57% من إجمالي الإيرادات العامة في سنة 1998، لكن سرعان ما انخفضت مساهمتها في الإيرادات العامة بسبب ارتفاع الإيرادات البترولية، بسبب انتعاش سوق النفط منذ سنة 2000 إلى غاية سنة 2015، حيث بلغت الحصيلة الضريبية 349.5 مليار دج في سنة 2000 فبلغ حجم مساهمتها في الإيرادات العامة 22.14% مقارنة بالجباية البترولية التي بلغت

مساهمتها 76.87% في الإيرادات العامة، لكن في سنة 2015 ارتفعت هذه النسبة إلى 46.14% ويرجع السبب إلى انخفاض أسعار النفط سنة 2014.

■ يمكن القول أن نسبة مساهمة الإيرادات الجبائية خارج قطاع المحروقات في إجمالي الإيرادات العامة غير ثابتة، كما عرفت تطورا ملحوظا لأسباب مرتبطة بالإصلاحات الاقتصادية والإصلاح الضريبي، وما يمكن ملاحظته استقرار نسبة مساهمة الجباية العادية في الإيرادات العامة خلال السنوات الأخيرة، حيث أن مجال تغيرها بين (45%-48%).

**المحور الثالث : دراسة قياسية لفعالية النظام الضريبي الجزائري في زيادة إيرادات الميزانية العامة خارج قطاع المحروقات في الجزائر.**

#### أولا : التعريف بمتغيرات ونموذج الدراسة

اعتمدت الدراسة على معطيات سنوية خلال الفترة ما بين 1990-2019، والتي جاءت بعد تنفيذ جملة من الإصلاحات الضريبية، وتم الحصول على إحصائيات من الديوان الوطني للإحصاء (ONS) والمديرية العامة للتقدير والسياسات (MF.DGPP)، ولأجل تقدير نموذج الدراسة استخدمنا نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة الموزعة (ARDL) باستخدام البرنامج (EViews).

يتكون نموذج الدراسة من:

■ المتغير التابع: يتمثل في الإيرادات العامة، والذي ويرمز له بـ (DP).

■ المتغير المستقل: ويتمثل في الضرائب خارج المحروقات بـ (DHP)

تم صياغة النموذج الاقتصادي على النحو التالي:

$$DP = f(DHP)$$

ثانيا : دراسة استقرارية متغيرات الدراسة:

#### الجدول رقم (02) : نتائج دراسة استقرارية سلاسل الدراسة

القرار	ADF			درجة التكامل		المتغير
	النموذج 3	النموذج 2	النموذج 1	القيمة المحسوبة	عند المستوى	
غير مستقرة	1.786586	3.707291	3.563498	القيمة المحسوبة	عند المستوى	DHP
	3.595026-	2.981038-	-1.953858	القيمة الجدولية		
	1.0000	1.0000	0.9997	الاحتمال		
مستقرة	4.530254-	0.367489	1.615564	القيمة المحسوبة	الفروق الأولى	
	3.595026-	2.991878-	1.955681-	القيمة الجدولية		
	0.0068	0.9770	0.9702	الاحتمال		
غير مستقرة	2.072513-	0.189042-	1.896742	القيمة المحسوبة	عند المستوى	DP
	3.574244-	2.967767-	1.952910-	القيمة الجدولية		
	0.5388	0.9293	0.9837	الاحتمال		
مستقرة	4.469342-	4.544523-	3.839960-	القيمة المحسوبة	الفروق الأولى	
	3.580623-	2.971853-	1.953381-	القيمة الجدولية		
	0.0072	0.0012	0.0004	الاحتمال		

المصدر: نتائج برنامج Eviews10، عند مستوى المعنوية 5%.

باستخدام اختبار ADF تبين أن كل من (DP) و(DHP) مستقرتان عند الفروق الأولى، حيث كانت القيمة المقدرة أصغر عن القيم الجدولية عند المستوى المعنوية 5%، مما يؤدي إلى رفض فرضية العدم، وهذا يعني أن المتغيرات متكاملة من الدرجة صفر (1)I . وحسب هذه النتائج يمكننا إجراء التكامل المشترك باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL.

### ثالثا: تقدير النموذج:

إن السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة مستقرة بين المستوى والفرق الأول، وهذا ما يتفق مع شروط صلاحية تطبيق اختبار (ARDL) للبحث عن وجود علاقة توازنية في المدى الطويل والقصير بين متغيرات الدراسة، ولتطبيق هذه المنهجية سيتم تقدير النموذج وفق الشكل التالي:

حيث أن:

c: الحد الثابت ،  $\Delta$ : الفروق من الدرجة الأولى،  $\varepsilon_t$ : الضجيج الأبيض.

p: فترة الإبطاء للمتغير DP، q: فترة المتغير DHP.

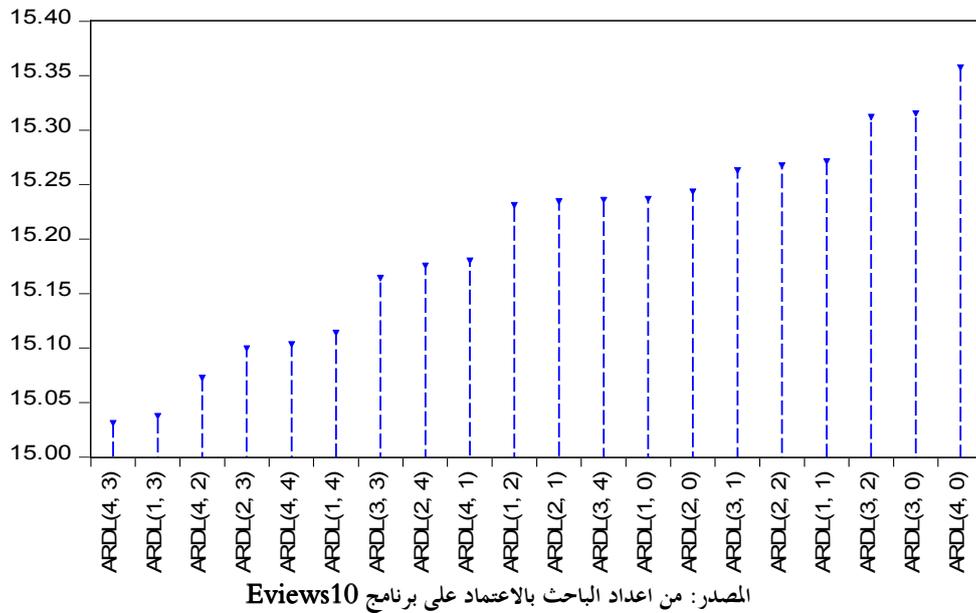
$\beta_1, \beta_2$ : معاملات العلاقة قصيرة المدى ،  $\alpha_1$ : معاملات العلاقة طويلة المدى.

### 1- تحديد فترة التأخير المثلى لنموذج تصحيح الخطأ غير المقيد (UECM):

من متطلبات تقدير نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL هو تحديد فترة التأخير المثلى لنموذج تصحيح الخطأ غير المقيد، نستخدم مجموعة من معايير اختيار طول فترة التأخير، بحيث يتم اختيارها أقل قيمة لهذه المعايير. وقد قمنا بمحاولة تغيير فترات الإبطاء التلقائية بالزيادة والنقصان للوصول إلى أفضل نموذج:

### الشكل رقم (01): نتائج أفضل عشرون فترة إبطاء

#### Akaike Information Criteria



يتضح أن النموذج الأمثل  $ARDL(p,q)$ ، الذي يعطي أقل قيمة حسب معيار AIC هو (4,3) أي 3 إبطاءات للمتغير التابع DHP و 4 إبطاءات للمتغير المستقل DP.

## 2- اختبار وجود علاقة توازنية طويلة الأجل:

## ■ اختبار الحدود

يستخدم اختبار الحدود Bounds test لكشف علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات، بمقارنة قيمة إحصائية F المحسوبة لمعاملات المتغيرات المستقلة المبطلّة بقيمة إحصائية F الحرجة، ويتم اختبار صحة الفرضية الصفرية : أنه لا توجد علاقة توازنية في الأجل الطويل بين المتغيرات.

## الجدول الرقم (03): نتائج اختبار الحدود (test of bound)

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
			Asymptotic: n=1000	
F-statistic	5.966776	10%	4.05	4.49
K	1	5%	4.68	5.15
		2.5%	5.3	5.83
		1%	6.1	6.73

المصدر: نتائج EViews10

K: عدد المتغيرات المستقلة في النموذج.

من خلال الجدول نلاحظ أن إحصائية فيشر المحسوبة ( $F\text{-Statistic} = 5.966776$ ) أكبر من القيمة الحرجة للحد الأعلى عند مستوى معنوية (5%)، ومنه يتم رفض فرضية العدم التي تنص على عدم وجود تكامل مشترك، ونقبل الفرضية البديلة أي توجد علاقة توازنية طويلة المدى بين الإيرادات العامة والإيرادات خارج المحروقات.

## 3- تقدير نموذج المدى القصير

لتقدير العلاقة قصيرة المدى تم استخدام تصحيح الخطأ، والثانية هي قياس سرعة العودة إلى وضع التوازن في النموذج الديناميكي، حيث إذا كان معامل إبطاء حد تصحيح الخطأ ( $(1-\text{cointEq})$ ) سالبا ومعنوي احصائيا، فهذا يؤكد وجود علاقة توازنية طويلة الأجل (DP) و(DHP)، واقتصاديا فإن قيمة معامل حد تصحيح الخطأ تفسر بأن (DP) تتعدل قيمته في كل فترة زمنية بنسبة من الاحتمال المتبقي من الفترة ( $t-1$ ) أي أن انحرافه عن القيمة التوازنية في المدى القصير سيتم تصحيحه بما يعادل معامل تصحيح الخطأ.

## الجدول رقم (04): تقدير نموذج المدى القصير

ARDL Error Correction Regression

Dependent Variable: D(DP)				
Selected Model: ARDL(4, 3)				
Case 4: Unrestricted Constant and Restricted Trend				
Date: 02/14/22 Time: 12:20				
Sample: 1990 2019				
Included observations: 26				
ECM Regression				
Case 4: Unrestricted Constant and Restricted Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-571.6285	214.5381	-2.664462	0.0170
D(DP(-1))	0.391402	0.186023	2.104054	0.0515
D(DP(-2))	0.477619	0.237160	2.013911	0.0612
D(DP(-3))	0.624796	0.237440	2.631389	0.0181
D(DHP)	1.814260	0.844419	2.148532	0.0473
D(DHP(-1))	1.809876	0.974189	1.857828	0.0817
D(DHP(-2))	2.129108	0.839603	2.535852	0.0220
CoIntEq (-1)*	-0.688595	0.153447	-4.487524	0.0004
R-squared	0.567174	Mean dependent var	238.2308	
Adjusted R-squared	0.398853	S.D. dependent var	468.9594	
S.E. of regression	363.6015	Akaike info criterion	14.87765	
Sum squared resid	2379709.	Schwarz criterion	15.26476	
Log likelihood	-185.4095	Hannan-Quinn criter.	14.98913	
F-statistic	3.369593	Durbin-Watson stat	2.052943	
Prob(F-statistic)	0.017751			
* p-value incompatible with t-Bounds distribution.				

المصدر: نتائج EViews10

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن معلمة تصحيح الخطأ  $CoIntEq(-1)$  سالبة ومعنوية (قيمتها -0.688595 واحتماليتها 0.0004) أي يوجد علاقة توازنية طويلة الأجل وهو ما تم إثباته في الاختبار السابق وبلغت قيمة معامل تصحيح الخطأ 0.688 أي أن نسبة العودة إلى وضع التوازن في المدى الطويل يساوي 68,8% بعد الفترة الواحدة.

#### 4- تقدير معادلة الأجل الطويل.

بعد إيجاد علاقة توازنية في الأجل القصير بين متغيرات الدراسة، يمكن تقدير العلاقة في الأجل الطويل، والنتائج موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (05) نتائج تقدير معاملات الأجل الطويل باستعمال نموذج الـ ARDL.

ARDL Long Run Form and Bounds Test
Dependent Variable: D(DP)

Selected Model: ARDL(4, 3)				
Case 4: Unrestricted Constant and Restricted Trend				
Date: 02/14/22 Time: 12:19				
Sample: 1990 2019				
Included observations: 26				
Conditional Error Correction Regression				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-721.8612	346.7371	-2.081869	0.0538
@TREND	150.2328	54.10217	2.776835	0.0135
DP(-1)*	-0.688595	0.184719	-3.727792	0.0018
DHP(-1)	-0.329221	0.419829	-0.784179	0.4444
D(DP(-1))	0.391402	0.262137	1.493119	0.1549
D(DP(-2))	0.477619	0.342241	1.395563	0.1819
D(DP(-3))	0.624796	0.322999	1.934360	0.0710
D(DHP)	1.814260	1.087412	1.668420	0.1147
D(DHP(-1))	1.809876	1.040585	1.739288	0.1012
D(DHP(-2))	2.129108	1.501173	1.418297	0.1753
Levels Equation				
Case 4: Unrestricted Constant and Restricted Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DHP	-0.478105	0.651950	-0.733346	0.4740
TREND	218.1729	68.69383	3.176019	0.0059
EC = DP - (-0.4781*DHP + 218.1729*@TREND )				

المصدر: نتائج EViews10

تشير نتائج تقدير العلاقة طويلة الأجل إلى أن كل المعلمات النفقات العمومية والإيرادات العامة معنوية عند المستوى 5%، ومنه معادلة الأجل الطويل لمنهج الحدود ARDL المقدرة حسب الشكل أعلاه تكون كالتالي:

كما أن معلمة تصحيح الخطأ التي تقيس سرعة تصحيح أخطاء الأجل القصير والعودة إلى الوضع التوازني الأجل وهو يؤكد اختبار الحدود بحيث كانت معلمة الحد الطويل، تساوي (ECM=-0.688595) وهي سالبة ومعنوية عند مستوى (5%).

رابعا: اختبارات جودة النموذج وتحليل النتائج.

1- اختبار عدم ثبات التباين

لقد تم استخدام اختبار Breusch-Pagan-Godfrey، والذي يفحص فرضية العدم التي تنفي وجود مشكلة عدم ثبات تباين الأخطاء العشوائية مقابل الفرضية البديلة التي تؤكد على وجود مشكلة عدم ثبات التباين، و الجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (05): نتائج اختبار (Breusch-Pagan-Godfrey) لعدم ثبات التباين

إحصائية F	الاحتمال
1.084412	0.3649

المصدر : نتائج eviews10

من خلال الجدول يتبين أن معنوية إحصائية (F) المحسوبة أكبر من 5% حيث (Prob=0.3649) وبالتالي يتم قبول فرضية العدم أي لا وجود لمشكلة عدم ثبات التباين.

## 2- اختبار وجود الارتباط الذاتي للأخطاء (Serial Correlation).

تم استخدام Breusch-Godfrey Serial Correlation LM test، والذي يفحص فرضية العدم التي تنفي وجود ارتباط ذاتي للأخطاء العشوائية مقابل الفرضية البديلة التي تؤكد على وجود ارتباط ذاتي للأخطاء، وهو ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (06): نتائج اختبار (LM test) Breusch-Godfrey لوجود ارتباط ذاتي للأخطاء

احتمال	إحصائية F
0.7617	0.622811

المصدر : مخرجات برنامج eviews10

من خلال الجدول يتبين أن معنوية إحصائية (F) المحسوبة أكبر من 5% حيث (Prob=0.7617) وبالتالي لا وجود لمشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء.

## 3- اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية

تم تطبيق اختبار Jarque-Bera للتوزيع الطبيعي والذي يفحص فرضية العدم بأن الأخطاء العشوائية تتخذ توزيعا طبيعيا مقابل الفرضية البديلة بأن الأخطاء لا تتخذ التوزيع الطبيعي. حسب الجدول التالي:

الجدول رقم (07): نتائج اختبار Jarque-Bera للتوزيع الطبيعي

احتمال	إحصائية Jarque-Bera
0,761225	0,545653

المصدر : بناء على مخرجات برنامج eviews10

من خلال الجدول يتبين أن معنوية إحصائية (F) المحسوبة أكبر من 5% حيث (Prob=0,761225) وبالتالي فإن الأخطاء العشوائية تتخذ توزيعا طبيعيا.

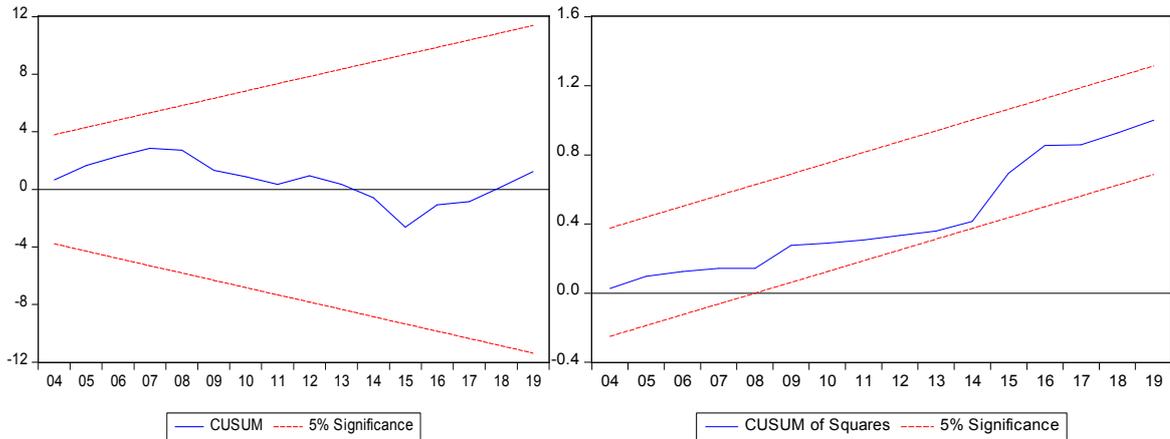
## 4- اختبار استقرارية النموذج

للتأكد من خلو متغيرات الدراسة من وجود أي تغيرات هيكلية فيها لابد من استخدام أحد الاختبارات:

- المجموع التراكمي للبواقي المعادة CUSUM.
- المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعادة (CUSUMQ) CUSUM of Squares.

يتحقق الاستقرار الهيكلي للمعاملات لصيغة تصحيح الخطأ لنموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع، إذا وقع الشكل البياني لاختبارات كل من Cusum و Cusum of Squares داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5%، بمعنى أن منحني الأخطاء يقع داخل مجال انحرافين معياريين فإنه يتم رفض الفرضية العدمية عند مستوى معنوية وهذا يعني أن معاملات مستقرة على طول فترة الدراسة.

الشكل الرقم (02): اختبار المجموع التراكمي لمعادلة لكل من البواقي ومربعات البواقي



المصدر: اعتمادا على نتائج EViews10

من خلال الشكلين يتضح أن المعاملات المقدرة لنموذج ARDL المستخدم مستقر هيكليا عبر الفترة محل الدراسة مما يؤكد وجود استقرار بين متغيرات الدراسة وانسجام في النموذج بين نتائج تصحيح الخطأ في المدى القصير والطويل، حيث وقع الشكل البياني لإحصاء الاختبارين المذكورين لهذا النموذج داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5%.

### خامسا: تحليل النتائج

بعد تطبيق نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة تم التوصل إلى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الإيرادات العامة و الضرائب خارج المحروقات، وهو ما تؤكد معلة تصحيح الخطأ التي كانت سالبة ومعنوية عند المستوى 0.05%. كما تم التوصل من خلال معادلة الأجل الطويل إلى وجود أثر طردي للضرائب خارج المحروقات، حيث يؤدي ارتفاع الضرائب خارج المحروقات بوحدة واحدة إلى ارتفاع الإيرادات العامة بـ 0.48 وحدة.

### الخلاصة :

تتنوع مصادر الإيرادات العامة، وتعتبر الضرائب أهم مصادرها، ويرجع ذلك إلى العبء الذي يتولد عنها، وآثارها على الأعوان الاقتصاديين في اتخاذ قراراتهم الاستهلاكية أو الاستثمارية، كما تفرض الضرائب على الدخل والثروة بشكل مباشر أو غير مباشر، وتختلف الضرائب بطريقة استيفائها أو فرضها، لكن بشكل عام فالضريبة مساهمة اجبارية تفرضها السلطة العامة بدون مقابل، أي ليس للمكلف الخيار في الدفع من عدمه، فهو ملزم بقوة القانون. كما تعد أهم مصادر الإيرادات العامة.

للضرائب أهداف تتجاوز الهدف المالي إلى أهداف اقتصادية واجتماعية لا تقل أهمية عنه مثل تحقيق العدالة الاجتماعية، تشجيع الاستثمار. فرض الضرائب يؤثر على نواحي كثيرة في الاقتصاد والمجتمع، ويعرف هذا التأثير بالضغط الضريبي وهو ما تحدته السياسة الضريبية من تأثير على مجالات الانفاق الاستهلاكي والادخار والاستثمار. ويبين الضغط الضريبي نسبة الاقتطاع الضريبي من الناتج المحلي الخام أو الناتج الوطني الخام.

تعتبر فعالية النظام الضريبي إحدى المؤشرات الأساسية لمعرفة مدى قدرة النظام الضريبي (أي السياسة الضريبية) على تحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية والمالية، لذلك تشكل هذه الفعالية إحدى اهتمامات القائمين على السياسة الاقتصادية .

#### ✓ نتائج الدراسة:

■ شهدت الإيرادات العامة تزايدا ملحوظا خلال فترة 1990-2019، وشكلت الجباية البترولية أهم موارد الإيرادات العامة بنسبة متجاوزة 60.58% خلال هذه الفترة، في حين شكلت الإيرادات العامة خارج قطاع المحروقات 33.5% من إجمالي الإيرادات العامة، هذه النسبة ضئيلة مقارنة بالجباية البترولية.

■ مساهمة الإيرادات الجبائية خارج قطاع المحروقات في إجمالي الإيرادات العامة غير مستقرة، لكن عرفت هذه الإيرادات تطورا ملحوظا لعدة أسباب مرتبطة بالإصلاحات الاقتصادية والإصلاح الضريبي، وما يمكن ملاحظته من الجدول أيضا استقرار نسبة مساهمة الجباية العادية في الإيرادات العامة خلال السنوات الأخيرة، حيث أن مجال تغيرها بين (45%\_48%).

■ يتميز الاقتصاد الجزائري بتنوع ضرائبه، وبشكل الرسم على الأعمال النسبة الأكبر من الإيرادات الضريبية بنسبة 41% منها خلال هذه الفترة، في حين بلغت الضرائب المباشرة نسبة 33,5% من الإيرادات الضريبية، فيما يخص الرسوم الجمركية فقد بلغت نسبة 20%، وهذا مما يعني تفوق الضرائب غير المباشرة على الضرائب المباشرة، ويرجع السبب أن الجزائر إلى افتقار اقتصادها للتنوع والاستقرار.

■ تذبذب في معدل تنفيذ الإيرادات الضريبية خلال الفترة 1990-2019، وقد يرجع السبب وراء ذلك إلى مشكل في جودة التقديرات، يعود تراكم البواقي المطلوب تحصيلها للنقائص المسجلة على عدة مستويات.

■ يوجد اختلال في معدل تغطية النفقات العامة خاصة نفقات التسيير و السبب اتباع سياسة العجز الموازي بسبب ارتفاع النفقات العامة، و يعود إلى خلل في التقديرات والإنجازات من الإيرادات العامة.

■ أن معدل الضغط الضريبي خارج المحروقات بلغ 15,55% خلال الفترة (1990-2019)، وهذا أقل من المعدل المثالي وهذا الانخفاض يعني ضعف الاقتطاع من الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات، بسبب انتشار الاقتصاد الموازي، الذي يعني الكثير من الأنشطة غير مسجلة وغير خاضعة للضريبة، ومن جهة أخرى ضعف تحصيل الإيرادات الضريبية بسبب الضعف في الإدارة الضريبية والتهرب الضريبي.

■ كانت إحصائية فيشر المحسوبة (F-Statistic) للنموذج أكبر من القيمة الحرجة للحد الأعلى عند مستوى معنوية (5%)، ومنه يتم رفض فرضية العدم التي تنص على عدم وجود تكامل مشترك، ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على أنه يوجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين الإيرادات العامة والإيرادات خارج المحروقات.

■ بعد تطبيق نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة تم التوصل إلى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الإيرادات العمومية، الضرائب خارج المحروقات، وهو ما تؤكد معلمة تصحيح الخطأ التي كانت سالبة ومعنوية عند المستوى 0.05%. كما تم التوصل من خلال معادلة الأجل الطويل إلى وجود أثر طردي الضرائب خارج المحروقات، حيث يؤدي ارتفاع الضرائب خارج المحروقات بوحدة واحدة إلى ارتفاع الإيرادات العامة بـ 0.48.

✓ توصيات الدراسة:

- صياغة نظام ضريبي يراعي كل الأعوان الاقتصادية.
- العمل على تبسيط اجراءات تحصيل الضريبية.
- العمل على تبسيط الإجراءات الإدارية المتعلقة بتحصيل الضريبة.
- عصنة إدارة الضرائب ورقمتنها، وتكوين موظفيها بما يتماشى مع المعايير الدولية.
- التنسيق بين إدارة الضرائب وباقي الدوائر الحكومية.
- ضرورة توفير بيئة ملائمة استثمار من خلال توفير جميع الهياكل القاعدية الضرورية لإقامة الاستثمار، و تشجيع المؤسسات المتوسطة والمصغرة خاصة لأنها ركيزة أي اقتصاد.
- تبسيط قانون الضرائب ليسهل على المكلف فهم، وعلى الإدارة الضريبية تحصيلها.
- مراجعة التشريع الضريبي قصد تحديد ومعالجة مختلف الثغرات التي يتضمنها النظام الضريبي الجزائري.

## الإحالات والمراجع:

- إبراهيم يامة. (2017). الحوافز الجبائية في التشريع الجزائري ودورها في ترقية الاستثمار خارج المحروقات بولايات الجنوب- ولاية أدرار نموذجا-. مجلة الحقيقة، العدد 41، جوان، 47.
- السيد مرسي الحجازي. (1998). النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق. الاسكندرية، مصر: الدار الجامعية.
- دردوري لحسن، الاخضر لقليطي. (2018). أساسيات المالية العامة. مصر: دار حميشا للنشر والتوزيع.
- سي محمد كمال، عبد الحميد قحاتي. (2017). هيكل الضرائب والنمو الاقتصادي خارج المحروقات: دراسة حالة الجزائر (1992\_2015). مجلة اقتصاديات المال والأعمال، العدد 1، ميله، 56.
- عبد المطلب عبد الحميد. (2005). اقتصاديات المالية العامة. الإسكندرية، مصر: الدار الجامعية.
- ليلي أوشن. (2017). الحماية البيئية كآلية لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر "بين الردع والتحفيز". المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية، العدد 06، تيزي وزو، 114.
- محمد داود الخرسان. (2002). الحصيلة الضريبية في العراق بين الكفاءة الادارة الضريبية ومقومات النجاح النظام الضريبي": دراسة تطبيقية في الهيئة العامة للضرائب. مجلة العلوم الادارية العراقية، المجلد 1، العدد 2، 57.
- مراد ناصر. (2009). تقييم الإصلاحات الضريبية في الجزائر. مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 09، جامعة سعد دحلب البلدية، 66.
- ميثم صاحب العجم. (بلا تاريخ). المالية العامة، دراسة تطبيقية على الاقتصاد الليبي. ليبيا: معهد الانماء العربي.
- ناصر مراد، سمير بن عياد. (2013). شروط فعالية النظام الضريبي الجزائري. مجلة دراسات جباتية، العدد 3، البلدية، الجزائر، 408.